بمشاركة أكثر من مائة دولة ومنظمة ومؤسسة دولية وإقليمية

اوروبا وافريقيا تبحثان بمؤتمر في ليبيا سبل القضاء على الهجرة غير الشرعية

■ طرابلس ـ يو بي أي: بدأت في العاصمة الليبية، طرابلس، امس الأربعاء أعمال المؤتمر الوزاري الأفريقي الأوروبي حول الهجرة والتنمية بمشاركة أكثر من مائة دولة أوروبية وأفريقية ومنظمة ومؤسسة دولية وإقليمية تعنى بالهجرة.

وسيبحث المؤتمر، الذي تستضيفه ليبيا للمرة الأولى، السبل الكفيلة بإيجاد عملية تحد من تدفق آلاف المهاجرين من القارة الأفريقية باتجاه أوروبا عبر دول شمال أفريقيا.

وسيركز المشاركون في هذا المؤتمر على إعداد خطط وبرامج مشتركة لمكافحة المتاجرة بالبشر التي يقودها المهربون ويجنون من ورائها أموالاً طائلة من دون الاكتراث بالمخاطر التي يتعرض له هؤلاء المهاجرين الذين يفقدون حياتهم قبل وصولهم إلى دول المقصد.

وأجمع المسؤولون الأفارقة والأوروبيون في الكلمات التي ألقوها في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر على ضرورة التعاون بين الإتحادين الأوروبي والأفريقي لمعالجة هذه الظاهرة بما يحفظ حقوق المهاجرين ويحد من تفكيرهم في ترك بلدانهم في رحالات قد لا تعرف عواقبها.

وفي هذا السياق، اعتبر وزير الخارجية الليبي عبد الرحمن شلقم ما وصفه بالحلول القمعية بأنها لا تكفي بمفردها لمكافحة الهجرة غير الشرعية، مشدداً على ضرورة تواصل الحوار وأدراك أبعاد هذه الظاهرة وتحديد سبل معالجتها.

ونبه شلقم إلى أن المعالجة الأمنية لمواجهة تداعيات هذه الظاهرة غير كافية للحد من تدفق المهاجرين باتجاه أوروبا، مشيراً إلى أنه "لا بد من خلق مقاربة شاملة تتضمن إلى جانب المعالجة الأمنية معالجات اقتصادية واجتماعية وثقافية وإنسانية لظاهرة الهجرة». وجدد موقف بلاده الداعي إلى تعزيز مشاريع التنمية في دول المصدر الفقيرة، والتي اعتبرها من شأنها أن يشكل معالجة جذرية للأسباب الاقتصادية الكامنة وراء ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

واعتبر شلقم أن الذين يدفعون بحياتهم عبر الصحراء والبحار باتجاه أوروبا يهربون من مصائر أقسى في بلدانهم الأصلية.

وقال إن «المهاجرين ليسوا إرهابيين أو سياحاً بل هم بشر انتزعتهم ظروف اقتصادية أو سياسية قاهرة وصعبة ودفعت بهم إلى تيه المنافي والمهاجر الاضطرارية هدف الحفاظ على الحياة أو سعياً وراء ظروف أكثر استحقاقاً للعيش».

وأضاف إن بلاده التي تعتبر بلد عبور ومقصد تدفع ضريبة تدفق المهاجرين أليها، الذين تجاوزت نسبتهم الـ20 % من عدد سكانها.

وقال إن ذلك أدى إلى نشوء مخاطر تهدد البنية السكانية طالت سوق العمل والوضع الصحي والاستقرار الاجتماعي والأمني بها.

وأعرب مسؤول في المفوضية الأوروبية عن تأييده لمبادرة تسهيل التواصل بين القارتين، أوروبا وأفريقيا، معتبراً يجب «أن نأخذ في الاعتبار حاجات العمالة الأفريقية وتوفير ما نستطيع توفيره لها وان لا ننسى حقوق المهاجرين».

وشدد على ضرورة معالجة هذه الظاهرة بالطرق والأساليب التي تنص عليها القوانين والتشريعات والأديان وعن طريق فتح الحوار بين بلدان المصدر وبلدان المقصد، معلنا بأن الاتحاد الأوروبي سيقترح تشريعات جديدة تأخذ في عين الاعتبار حقوق المهاجرين وتقديم الدعم اللازم لهم من خلال تأسيس مؤسسات تعالج مشاكلهم.

إلى ذلك، دعا وزير خارجية فنلندا، الذي تترأس بلاده الاتحاد الأوروبي، أيركي توميويا إلى تبني خطة عمل مشتركة مع الاتحاد الإفريقي لحماية ودعم البرامج التي تخدم المهاجرين ومعالجة الأسباب الاقتصادية والاجتماعية لهذه الظاهرة.

وفي ما أكد توميويا على حق المهاجرين خصوصاً من الشباب في أن تقام مشاريع تنموية في بلدانهم وذلك في إطار برامج ثنائية بين الاتحادين شدد على ضرورة اعتماد حلول شاملة لهذه الظاهرة من قبل دول المصدر ودول العبور ودول الوجهة النهائية.

ووفقا لما أكده منظمو هذا المؤتمر فان المشاركين فيه سيصادقون خلال نهاية جلساته على خطة عمل بين الاتحادين الأفريقي والأوروبي لمكافحة المتاجرة بالبشر لا سيما النساء والأطفال.

جلسة افتتاح المؤتمر الوزاري لافريقيا والاتحاد الاوروبي حول الهجرة والتنمية في ليبيا

الرئيس التونسي وأمير قطر يبحثان العلاقات الثنائية

الرئيس التونسي زين العابدين بن علي مستقبلاً امير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني في تونس امس

■ تونس ـ يو بي أي: بحث الرئيس التونسي زين العابدين بن علي امس الأربعاء العلاقات الثنائية مع دولة قطر مع الأمير القطري الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني الموجود حاليا في تونس في زيارة لم يعلن عنها من قبل.

وقال مصدر رسمي انه «تم خلال هذه المحادثات تناول العلاقات التونسية ـ القطرية ومسيرة التّعاون بين البلدين الشقيقين في مختلف المجالات خدمة للمصالح المشتركة».

وأضاف المصدر الذي وصف زيارة أمير قطر لتونس بأنها «زيارة أخوة ومودّة»، أنه تم أيضا خلال هذه المحادثات استعراض آخر المستجدات على الصعيد العربي وبالخصوص في منطقة الشرق الأوسط الى جانب القضايا والمسائل ذات الاهتمام مشترك.

ولم يحدّد المصدر مدّة الزيارة، وما اذا كان الرئيس بن علي وأمير قطر قد تطرقا الى التوتر الذي تشهده العلاقات الديبلوماسية بين بلديهما الذي وصل الى حدّ اقدام تونس على غلق سفارتها في الدوحة، وانهاء تمثيلها الديبلوماسي في قطر.

وكانت تونس قد أعلنت رسميا في الخامس والعشرين من شهر تشرين الأول (أكتوبر) الماضي إقفال سفارتها في قطر احتجاجا على ما وصفته بـ«الحملة المغرضة والمركّزة» التي تشنها عليها قناة الجزيرة التي تبث برامجها من الدوحة.

وأضافت أنها قرّرت أيضا انهاء تمثيلها الدبلوماسي في قطر وغلق سفارتها في الدوحة «رغم ما تكنه من مودة وتقدير لدولة قطر الشقيقة».

في انتظار الشوط الثاني للنواب في الثالث من ديسمبر

أول برلمان متعدد الأطياف في موريتانيا ومؤشرات بعدم الإستقرار الحكومي الإسلاميون: حققنا نتائج رغم العراقيل والمعيقات

نواكشوط ـ «القدس العربي»

من عبد الله السيد:

لم تكتمل لحد الآن الصورة النهائية لنتائج الإنتخابات النيابية التي جرت في موريتانيا الأحد الماضي رغم مرور ثلاثة أيام على إجرائها بسبب استمرار لجان التدقيق في استقبال ومراجعة ومقارنة النتائج.

وأكد سيدي يسلم مدير ترقية الديموقراطية بوزارة الداخلية الموريتانية أن الوزارة حريصة على تدقيق النتائج مبرزا أنها لن تتسرع في إعلانها قبل التمحيص. وحسب آخر ما أعلنته الوزارة بعد ظهر أمس الأربعاء فقد حسمت حتى الآن نتيجة 15 دائرة انتخابية ممثلة في الجمعية الوطنية بـ34 نائبا.

وتأجل إلى الشوط الثاني المقرر يوم الثالث من كانون الاول (ديسمبر) المقبل، حسم 30 دائرة، يتم التنافس فيها على47 مقعدا في الجمعية الوطنية الموريتانية.

وتظل معرفة نتائج اللائحة الوطنية المكونة من 14 نائبا، مرتبطة باكتمال فرز الدوائر الانتخابية على عموم التراب الموريتاني ليصل عدد النواب الذين حسم أمرهم في الشوط الأول إلى 48 نائبا من أصل 95 نائبا تتشكل منها الجمعية الوطنية.

ومن بين الدوائر التي تم حسمها بالفعل في الشوط الأول الدوائر الثلاث الخاضعة لنظام النسبية وهي دائرة العاصمة نواكشوط الممثلة بـ11 نائبا و دائرة انواذيبو الممثلة بثلاثة نواب ودائرة سيلي بابي الممثلة بثلاثة نواب إضافة إلى دوائر في مناطق أخرى.

وبالنسبة لدائرة نواكشوط التي تضم 11 نائبا فقد احتل حزبا تكتل القوى الديمقراطية بزعامة أحمد ولد داداه والتحالف الشعبي التقدمي الذي يضم الناصريين والأرقاء المحررين الصدارة في هذه النتائج، حيث حصل كل منهما على نائبين.

وعلى مستوى البلديات تم حتى الآن فرز 183 بلدية من أصل 216 هي كل البلديات في عموم موريتانيا.

ولن تكتمل الصورة النهائية للبرلمان القادم قبل الدور الثاني المقرر يوم الثالث كانون الأول (ديسمبر) المقبل.

غير أن استقراء أوليا للقوائم المتنافسة في الدور الثاني يشير إلى تصدر الأحزاب التي كانت تشكل معارضة نظام الرئيس السابق معاوية ولد الطايع، كما تؤكد هذه النتائج محدودية التأييد الذي يحظى به الحزب الجمهوري الذي حكم في ظل عهد الرئيس المخلوع فلم يتمكن هذا الحزب من الحصول على أكثر من نائب واحد في دائرة العاصمة التي تضم 11 نائبا. معلوم أن هذا الحزب ظل طيلة العقدين الأخيرين محتفظا بأغلبية في البرلمان تصل لـ70 نائبا. وفي مقابل هذا حقق حزبا التكتل والتحالف المعارضان لولد الطايع نتيجة مقبولة بحصولهما على نائبين لكل منهما على مستوى دائرة العاصمة التي تمثل النخبة.

وحقق التيار الاسلامي نتائج في عدة مواقع حيث أعلن منسقه محمد جميل ولد منصور في تصريحات صحفية «لقد حققنا نتائج طيبة في البلديات والنيابية الحالية رغم كل العراقيل والصعوبات التي وضعت في طريقنا والإشاعات التي روج لها البعض من اجل تقليل حظوظ الإسلاميين».

واتهم الإسلاميون رئيس المجلس العسكري الحاكم بأنه كان من ضمن من سعى لتقليل حظوظ التيار الإسلامي بتصريحه الأخير يوم الاقتراع والذي قصد منه صرف الناخبين عنهم في وقت حساس.

وتحدث الإسلاميون عن فرص كبيرة لهم في اللائحة الوطنية حسب النتائج الأولية مؤكدين أن الوقت قد حان للاعتراف بالواقع بدلا من دفن الرؤوس في الرمال.

وشدد الإسلاميون على أنهم تكيفوا مع كل المستجدات لإنجاح المرحلة الانتقالية مشددين على أن الانتخابات البلدية والنيابية التي جرت في موريتانيا قد تؤسس لمرحلة من تاريخ البلاد إذا احترمت نتائجها وتعاملت بها القوى السياسية بمنطق سليم.

هذا وأجمع المراقبون الدوليون الذين تابعوا هذه الإنتخابات والذين ينتمون لآفاق مختلفة على أن اقتراع التاسع عشر من تشرين الثاني (نوفمبر) 2006 قد جرى في شفافية تامة. وأكدت بعثة مراقبي الإتحاد الأوروبي التي نشرت 87 مراقبا متشددا في عموم المواقع الإنتخابية أن الانتخابات جرت في إطار من الحرية التامة.

وقالت في مؤتمر صحافي أمس «إن الإنتخابات الموريتانية جرت في ظرف أكثر حرية وانفتاحا وإنصافا من ذي قبل».

والدة حسن حطاب مؤسس الجماعة السلفية تقول ان ابنها تخلى نهائيا عن السلاح

■ الجزائر ـ اف ب: اكدت والدة مؤسس الجماعة السلفية للدعوة والقتال حسن حطاب في مقابلة نشرتها امس الاربعاء صحيفة «الشروق» ان ابنها تخلى نهائيا عن السلاح.

وقالت خديجة حطاب ان ابنها «لن يعود ابدا للنشاط المسلح ولن يتراجع عن تأييده لمسعى المصالحة الوطنية وكل مبادرة لتوقيف اعمال العنف في البلاد».

واكدت ان ابنها «قدم جملة من الاقتراحات للخروج من الازمة الامنية واقناع التنظيمات المسلحة التي لاتزال تنشط بوقف نشاطها، كانت محل مفاوضات بين اطراف في الرئاسة وحسان حطاب شخصيا وتعثرت عدة مرات قبل ان يطالب حطاب بضمانات ملموسة وموثقة للالتحاق رسميا بمسعى المصالحة وتوجيه دعوة رسمية لرفاقه لوقف النشاط المسلح».

وقالت ان «حسان حطاب لايزال في الجبل مع اتباعه الذين يرافقونه ولايزالون محتفظين باسلحتهم» وانه «في تنقل مستمر بين المنطقتين بسبب العمليات العسكرية التي تشنها قوات الجيش هناك لكنه ليس مطاردا او مستهدفا، بل يبحث عن مكان آمن وينسحب عند زحف قوات الجيش، مما يشير الى ان حطاب وجماعته اعلنوا رسميا عن هدنة من طرف واحد (منذ نهاية 2003) وذلك بعلم السلطات».

واوضحت انها قامت بزيارة «الامير» الوطني السابق لتنظيم الجماعة السلفية للدعوة والقتال، «بمنطقة تقع بضواحي بومرداس وولاية تيزي وزو» (50 الى 110 كلم شرق العاصمة).

يشار الى ان معاقل الجماعة التي اسسها ابنها عام 1998 تقع في هاتين المنطقتين.

وقالت الصحف الجزائرية ان حطاب اقصي عن قيادة الجماعة السلفية في تشرين الاول (اكتوبر) 2003 وحل محله نبيل صحراوي الذي قتله الجيش الجزائري في حزيران (يونيو) 2004 في ولاية بجاية (260 كلم شرق العاصمة). وتمكنت الجماعة السلفية بعد مقتل صحراوي من تشكيل قيادة بزعامة ابو مصعب عبد الودود واسمه الحقيقي عبد المالك دركال الذي يعارض اي مفاوضات مع السلطة.

وترفض الجماعة السلفية ميثاق السلم والمصالحة الذي منح الاسلاميين المسلحين الذين لم يرتكبوا جرائم قتل عفوا في مقابل استسلامهم منذ المصادقة عليه في 28 شباط (فبراير).

وتم الافراج عن 2200 معتقل بتهمة «الارهاب» واستسلام نحو 300 اسلامي مسلح.

وتبنت الجماعة السلفية عمليتي تفجير استهدفتا في الثلاثين من تشرين الاول (اكتوبر) مركزين للشرطة في الرغاية ودرقانة في ضواحي العاصمة واسفرا عن سقوط ثلاثة قتلى وجرح 24 حسب حصيلة رسمية.

دعا للعناية بالأوضاع المالية والإدارية للقضاة محذرا من تأثير سلطة المال على استقلال القضاء

وزير العدل المغربي يؤكد الحرص على تنفيذ كل الأحكام الصادرة ضد المسؤولين والنواب المتهمين بملفات الفساد

الرباط ـ «القدس العربي»

من محمود معروف:

تعددت الملفات التي ووجه بها وزير العدل المغربي في برنامج بثه التلفزيون المغربي مساء اول امس الثلاثاء وان كانت هذه الملفات حملت عناوين الفساد والاتهامات الموجهة الى القضاء وتداخل السياسي بالعدالة وتأثيره على استقلالية القضاء.

الوزير محمد بوزوبع اكد أن تعاطي القضاء سواء مع ملفات الفساد المالي أو قضايا الإرهاب أو المتابعات المرتبطة بانتخابات تجديد ثلث مجلس المستشارين، تم في إطار من النزاهة، والاستقلالية وبدون انتقائية، مع الحرص على ضمان حقوق الدفاع التي يخولها القانون للمتابعين».

ونفى بوزوبع الذي كان ضيفا على برنامج «حوار» الذي بثته القناة التلفزية الأولى وجود أي علاقة للمتابعات الجارية في إطار ملف الفساد المالي باعتبارات سياسية أو أي تصفية للحسابات، مؤكدا أن التعاطي مع القضايا كان «قضائيا محضا» وأن «القضاء قام بعمله بكل استقلال ونزاهة دون وجود أي تأثير».

واثار حجم الفساد الانتخابي الذي عرفته الانتخابات التكميلية لمجلس المستشارين (الغرفة الثانية) التي جرت في ايلول (سبتمبر) الماضي قلقا في الاوساط المغربية تخوفا من ان تكون تلك الانتخابات نموذجا لما يمكن ان تكون عليه تشريعيات 2007 .

واصدرت تعليمات صارمة للجهات المعنية للمتابعة القضائية لمن وجهت اليهم اصابع الاتهام والذين كانت مكالمات هاتفية قد ضبطت تتضمن مشاركتهم بالفساد.

ونتج عن هذه المتابعات تقديم عشرات اكثر من عشرة فائزين ينتمون الى احزاب سياسية مختلفة الى التحقيق كما منعوا من حضور جلسة افتتاح البرلمان.

وأصدرت المحكمة الابتدائية ببني ملال/ وسط البلاد منتصف ليلة الاثنين أحكامها في ملف عبد العزيز الشرايبي وكيل لائحة الحركة الشعبية وثمانية متهمين آخرين، حيث قضت بسنة حبسا نافذا في حق كل واحد منهم وغرامة نافذة قدرها 50,000 خمسين ألف درهم (ستة الاف دولار) مع حرمان الشرايبي من حق الترشح للانتخابات لمدتين انتدابيتين متواليتين.

وتوبع هؤلاء من أجل إفساد العملية الانتخابية وذلك بمحاولة الحصول على أصوات عدة ناخبين بفضل تبرعات نقدية والقيام خلال الحملة بتقديم تبرعات بقصد التأثير في تصويت هيئة من الناخبين، وقد ضبط هؤلاء من طرف الشرطة القضائية في حالة تلبس بمطحنة وكيل اللائحة التي تبعد عن مدينة بني ملال بثمانية كلمترات. ومثل عبد العزيز الشرايبي مرة ثانية أمام القضاء الى جانب البرلماني عبد الله مكاوي عن حزب الاستقلال يوم امس الأربعاء بنفس التهم بناء على مكالمات هاتفية متبادلة بينهما في شأن هذه الانتخابات.

فيما سيمثل اليوم الخميس امام المحكمة في مدينة القنيطرة محمد تالموست الفائز عن حزب التقدم والاشتراكية وعمر مح من التجمع الوطني للاحرار واحمد الطاهري من حزب التقدم والاشتراكية امام المكمة باسفي. ويمثل محمد مهدب من الحركة الشعبية وعبد اللطيف التومي من حزب الاستقلال امام المحكمة بمدينة الجديدة.

وشدد محمد بوزوبع على أن هذه المتابعات لا يعتريها أي نوع من الانتقائية، معتبرا أن إحقاق العدالة يكتسي أهمية بالغة، أكثر من الوقت الذي تستغرقه معالجة الملفات، لكن دون أن يتجاوز ذلك الآجال القانونية، ومع الحرص على توفير حقوق الدفاع.

وأكد وزير العدل المغربي أن هناك حرص على تنفيذ كل الأحكام الصادرة في إطار ملفات الفساد وأشار إلى ان هناك صعوبات تعتري هذه العملية، بالنسبة للملفات السابقة الصادرة في إطار محكمة العدل الخاصة الملغاة، من قبيل «وفاة المعنيين بالأمر أو كونهم مجهولون أو فقدانهم لكل ما يملكون من أموال» في حين تبادر النيابة العامة بالنسبة للملفات الرائجة حاليا في المحاكم، إلى «حجز كل الممتلكات سواء كانت في اسم المتابع أو عائلته أو فروعه».

واعتبر أن رئاسة وزير العدل للمجلس الأعلى للقضاء «ليس لها تأثير على استقلال هذه المؤسسة واستقلال القضاء بشكل عام، على اعتبار أن وزير العدل يكتفي بتسيير جلسات المجلس المشكل من القضاة أساسا، كما أن قرارات المجلس ترفع لجلالة الملك للمصادقة عليها».

ويرى بوزوبع أن الرهان الأساسي في هذا الإطار يتجسد في ضرورة «بناء القاضي النزيه المستقل»، معتبرا أن الخطر على استقلال القضاء يأتي من «سلطة المال»، مما يبرز أهمية العناية بالأوضاع المالية والإدارية للقضاة.

وأبرز ما قامت به وزارة العدل من جهود من أجل «تحسين أوضاع القضاة من خلال تسوية الترقيات وتوفير وسائل النقل والسعي نحو الرفع من الأجور والتعويضات».

أما بالنسبة للقضايا المتعلقة بلمف الإرهاب، فقد أكد المسؤول المغربي أن «القضاء تحمل مسؤوليته، وقام بواجبه دون التفريط في حقوق الدفاع بالنسبة للأشخاص المتابعين وأن السلطات عملت على معالجة الظاهرة بحكمة ورزانة»، مشيرا إلى المحاولات التي تمت داخل السجن «لتصحيح المفاهيم» الخاطئة حول الدين في صفوف الشباب المتورطين في الأعمال الإرهابية.

واعتبر أنه يجب التأكيد على قضايا من قبيل «دوافع الإرهاب، ومسؤولية الطبقة السياسية والمجتمع المدني، وما قد يجده الفكر الإرهابي من تجاوب في بعض الأوساط، والسبل الكفيلة بتحصين البلاد، أكثر من اهتمام بالجوانب الشكلية أو المرتبطة بعدد المتابعين».

ويبقى ملف مصير جثمان الزعيم المغربي المهدي بن بركة الذي اختطف واغتيل 1965 في العاصمة الفرنسية باريس على ايدي جهاز المخابرات المغربية بالتعاون مع المخابرات المركزية الامريكية والاسرائيلية وعملاء بالمخابرات الفرنسية مسألة مربكة للسلطات المغربية ووزير العدل بحكم ان الوزير ينتمي لنفس الحزب (الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية) الذي اسسه بن بركة. واتهم قاضي التحقيق الفرنسي المكلف بملف بن بركة السلطات المغربية ووزارة العدل تحديدا بعدم التعاون بعد رفضها تسهيل لقائه بمسؤولين امنيين وردت اسماؤهم اثناء التحقيق لدور ما لعبوه في عمليات الخطف او الاغتيال.

وقال بوزوبع إن الحل الذي اهتدى إليه المغرب هو «تكليف هيئة الانصاف بالبحث في هذا الملف الذي يوجد الآن في يد لجنة المجلس الاستشاري لحقوق الانسان» التي ستستكمل عمل الهيئة داعيا القضاء الفرنسي إلى السعي إلى الحصول على مساعدة الحكومة الفرنسية التي مازالت تتوفر على وثائق مهمة لها ارتباط بالموضوع.

واعلن للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية انه وفي اطار لقاء الشهر وتخليد الذكرى الـ41 لاغتيال المهدي بن بركة سينظم غدا الجمعة ندوة بالرباط حول موضوع «المرأة والمجتمع الديمقراطي الحداثي: سؤال المشاركة السياسية».

وتروم الندوة المساهمة في إغناء النقاش والحوار الوطني للإجابة عن الأسئلة الملحة حول النقاشات الدائرة حاليا على المستوى الوطني بخصوص مشاركة أوسع للنساء في مواقع القرار السياسي، والقوانين الانتخابية واستحقاقات 2007 التي يعتبرها الحزب «محطة أساسية ونقطة تحول وانعطاف في الانتقال الديمقراطي».

وأضاف بلاغ للحزب أن سؤال المشاركة السياسية للنساء بمفهومها الواسع والشامل وسؤال دور المجتمع المدني وعلاقته بالسياسي ودورهما في إرساء الديمقراطية الحقة في المجتمع المغربي والتي تقع في صلبها مسألة المشاركة العادلة للنساء في القرار السياسي وسؤال النساء واستحقاقات 2007، من بين الأسئلة التي تعتبر مركزية وحيوية بالنسبة لعلاقة النساء بالمشروع الديمقراطي الحداثي.

عودة فرق الدرك الوطني الى منطقة القبائل بعد مغادرتها اربع سنوات

■ الجزائر ـ «القدس العربي» من مولود مرشدي: كشفت مصادر اعلامية محلية امس عن عودة قريبة لفرق الدرك الوطني الى منطقة القبائل بعد اربع سنوات منذ ان قررت السلطات الجزائرية سحبها منها تحت ضغط المتظاهرين في المنطقة بمناسبة مظاهرات ما عرف باحداث «الربيع الاسود» في نيسان (ابريل) سنة 2001 .

واعطى والي ولاية تيزي وزو عاصمة منطقة القبائل (100 كلم شرق العاصمة الجزائرية) اوامر لاعادة نشر فرق الدرك في بلديات الولاية السبعة والستين.

وأكدت صحيفة «الوطن» الناطقة بالفرنسية امس ان الوالي حسين معزوز اكد على هذا القرار في لقاء عقده مع المتعاملين الاقتصاديين النشطين في الولاية الذين اشتكوا انعدام الامن بعد سلسلة الاختطافات الاخيرة لعدد منهم ومطالبة خاطفيهم بمبالغ خيالية للافراج عنهم.

وقال والي تيزي وزو ان فرق الدرك سيتم تنصيبها بالتوازي مع محافظات الشرطة في كل بلديات الولاية وذلك بداية من العام القادم.

وشهدت بلدات هذه الولاية الجبلية والغابية في المدة الاخيرة سلسلة عمليات اختطاف لمقاولين او ذويهم من طرف مجهولين لا يفتأوا في المطالبة بفدية بالملايين مقابل الافراج عن رهائنهم. ولم يتضح الى حد الان ما اذا كان الامر يتعلق بعناصر الجماعات المسلحة التي اتخذت منطقة القبائل معقلا لها ام ان الامر يتعلق بعصابات مسلحة تشكلت خلال الازمة الامنية لفرض منطقها مستغلة الفراغ الامني الذي تركه انسحاب وحدات الدرك الوطني من المنطقة بسبب الاحداث المذكورة.

ولم تستبعد مصادر امنية ان تكون هذه الظاهرة الجديدة على المجتمع الجزائري تتم بتواطؤ بين الجانبين بعد ان شحت مصادر التمويل على الجماعات المسلحة وخاصة الجماعة السلفية للدعوة والقتال التي تتعرض منذ مدة لحصار من طرف قوات الامن المشتركة.

وترفض عروش منطقة القبائل التي حركت احداث الربيع الاسود عودة فرق الدرك الوطني بعد ان حملتها مسؤولية اندلاع الاحداث الدامية التي خلفت لقرابة السنتين اكثر من 100 قتيل وسط سكان المنطقة. واشترطت العروش في مطالبها التي تضمنتها ارضية مدينة القصر انسحاب الدرك لوقف المواجهات مع قوات الامن وهو الطلب الذي قبلته الحكومة الجزائرية في حينه.

حزب اسلامي يدعو لتظاهرة حاشدة ضد زيارة البابا لتركيا

■ اسطنبول ـ اف ب: يتوقع ان يتجمع عشرات الالاف في اسطنبول يوم الاحد للاحتجاج على زيارة البابا بنديكتوس السادس عشر الى تركيا الاسبوع المقبل، طبقا لحزب اسلامي ينظم التظاهرة. وستجري التظاهرة تحت عنوان «لا نرحب بالبابا الماكر والجاهل» قبل يومين من الزيارة المقررة للبابا الى انقرة والتي ستستمر اربعة ايام ويزور خلالها مدينة افسس غرب تركيا، ومدينة اسطنبول.

وقال عثمان يوماكوغولاري زعيم فرع «حزب السعادة» التركي في اسطنبول للصحافيين امس الاربعاء «اننا نكن احتراما ليس له حدود للاديان ومن يمثلها، ولكن لا يمكن ان نبقى صامتين ازاء التصريحات المعادية لديننا».

واضاف «في ايلول (سبتمبر) اهان البابا بنديكتوس السادس عشر النبي محمد الذي قال انه جاء بامور غير انسانية وشيطانية للعالم».

واضاف ان البابا لم يعتذر عن تصريحاته المثيرة للجدل والتي اثارت غضبا في انحاء العالم الاسلامي.

وقال ان «مليون شخص» سيشاركون في تظاهرة يوم الاحد الا ان التقديرات الاخرى كانت اقل من ذلك حيث توقعت ان لا يزيد عدد المشاركين عن 300 الف.

الصراع الدبلوماسي بين المغرب والجزائر لكسب الدول الافريقية

مدريد ـ «القدس العربي» من حسين مجدوبي:

الصراع بين المغرب والجزائر لا يقتصر فقط على محاولة كسب ود دول الشمال، بمعنى محاولة كسب الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة وفرنسا والمتوسطة مثل اسبانيا للتحول الى مخاطب رئيسي في المغرب العربي لكسب تعاطف هذا وذاك في نزاع الصحراء الغربية، بل يمتد نحو الجنوب، نحو افريقيا، وخاصة الدول الواقعة في غرب القارة وتعرف بافريقيا الغربية.

الزيارة الملكية الافريقية للعاهل المغربي الملك محمد السادس الى السنغال خلال الأيام الماضية ومن قبلها لبعض الدول الافريقية تدخل في هذا الاطار، أي ضمن التقليل من الهيمنة الجزائرية وتعزيز نفوذ المغرب في المنطقة. ويتجلى الصراع في ملفات عديدة أبرزها الصحراء والاستثمارات والمساعدات ثم المؤتمرات الدولية.

ولعل من أبرز حلقات الصراع بين الرباط والجزائر حول كسب وتأييد دول المنطقة، ما جرى وفق المراقبين مع موريتانيا بعد الانقلاب العسكري يوم 3 اب (اغسطس) 2005، حيث وضع كل من المغرب والجزائر خطة لجر هذه الدولة المغاربية الى صف واحد منهما. المغرب نسج علاقات سريعة وقوية مع الحكام الجدد بعدما وجد تفهما من طرف الدول الكبرى للانقلاب الذي مر في هدوء للغاية، بينما الجزائر تريثت نسبيا في الحوار مع النظام الجديد تماشيا مع توصية من منظمة الاتحاد الافريقي بعدم الاعتراف بالنظام الجديد. وسجلت الرباط نصرا حقيقيا في هذه المعركة الدبلوماسية بعدما اختارت نواكشوط الانضمام الى ما يمكن تسميته بمحور الرباط افريقيا الغربية الذي يشمل الرباط وموريتانيا والسنغال وغامبيا ودول أخرى في المنطقة.

زيارة زعيم اللجنة العسكرية الموريتانية ولد محمد فال الى الرباط خلال الشهور الماضية كأول بلد مغاربي يحل به وموقفه المعتدل للغاية من نزاع الصحراء رغم اعتراف نواكشوط بالبوليزاريو شكل ضربة قوية لم تستوعبها الجزائر، وتساءلت الصحافة الجزائرية في أكثر من مناسبة كيف أن البلاد تخسر بعض دول افريقيا لصالح المغرب.

وتبقى قضية الصحراء من أبرز ملفات الصراع بين البلدين، والسبب يعود الى أن الدول الافريقية ورغم عدم ثقلها الدولي، إما تقوم بالاعتراف بما يسمى «الجمهورية الصحراوية» مدفوعة من الجزائر أو تسحب اعترافها. عملية بسيطة خلال الخمس سنوات الأخيرة، يتبين أن المغرب استطاع أن يقنع أكثر من 14 دولة افريقية بسحب اعترافها بالبوليزاريو.

والمثير أن الجزائر التي تبحث عن مختلف السبل لتهميش المغرب وتراهن في المدة الأخيرة على سلاح النفط والغاز. في هذا الصدد، بدأت سياسة شبيهة بتلك التي ينهجها رئيس فنزويلا هوغو شافيز بتمويل مشاريع في دول أمريكا اللاتينية بقروض بدون فوائد وبيع النفط بأثمان دون الأثمان الحقيقية المتداولة في السوق العالمية. لكن وفق المراقبين الدوليين، فالجزائر لا تتوفر على رؤية واضحة في هذا الشأن، فهي أعلنت منذ مدة طويلة عن هذه السياسة ولم تنفذها مطلقا.

في المقابل، المغرب ورغم إمكانياته المحدودة للغاية، فهو يحاول توظيف عاملين أساسيين، الأول استثمارات مباشرة عبر شراء أسهم في بعض الشركات مثل الخطوط السينغالية وشركة الهاتف في موريتانيا وبعض البنوك في دول افريقيا الوسطى والقيام بدور في السكن الاجتماعي، ومن جهة أخرى تقوم الحكومة سنويا بتخصيص منح دراسية لمئات الطلبة الأفارقة الذين يدرسون ويتخرجون ويصبحون لوبيات في بعض الدول الافريقية. في الوقت نفسه، يرسل المغرب خبراء في الزراعة والبنيات التحتية لمساعدة الدول الافريقية، بينما الجزائر أحيانا تكتفي بتقديم بعض المساعدات المادية دون الاستثارة الميدانية. ويرى المراقبون أن هذه السياسة قد تجعل من بعض الدول الافريقية تولي تأييدها لهذا البلد أو ذاك وفقا لما يجري تقديمه.

المؤتمرات الدولية بدورها أصبحت ساحة مفتوحة للصراع بين البلدين، الجزائر تحاول دائما أن يقتصر الحضور الافريقي على الدول الممثلة في الاتحاد الافريقي، وآخر حلقة وقعت منذ أسبوعين عندما عارضت الجزائر حضور المغرب في القمة الافريقية ـ الصينية، أو عندما امتنعت عن حضور القمة الأورو ـ افريقية حول الهجرة التي جرت في الرباط في تموز (يوليو) الماضي بحجة أن المغرب ليس عضوا في الاتحاد الافريقي والذي كان أولى بالجزائر تنظيم المؤتمر.